

أبو غزالة: "الأمانة" تجيز بيع عقارات مشمولة بقرار الاستملاك لصالح "العبدلي" (نشر الساعة: GMT+3 (p.m11:37

الاحد 2007-8-12

المجموعة تتلقى إنذارا بإخلاء مبانيها استعدادا لهدمها الشهر المقبل

رهام زيدان

عمان - ادعى محامي مجموعة طلال أبو غزالة عمر العطوط أمس أن أمانة عمان أجازت خلال الشهر الماضي بيع ونقل ملكية عقارات إلى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير، رغم أنها مشمولة بقرار استملاك ما تبقى من اراض لم يوافق أصحابها على بيعها في المنطقة المحاذية لمشروع تطوير العبدلي.

وأعلن العطوط أن المجموعة، التي تلقت إنذارا بإخلاء المباني استعدادا لهدمها في العشرين من الشهر المقبل، "ستقوم غدا (اليوم) برفع دعوى لدى محكمة العدل العليا تطعن بعدم مشروعية ودستورية قرار الاستملاك".

وقال العطوط في مؤتمر صحفي عقد في مقر المجموعة إن "هذه القطع شملت القطعة رقم 342 حوض رقم 14 اللويذة الوسطاني والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء في 22 الثاني والعشرين من شهر أيار (مايو) من العام الحالي، إذ تم بيعها إلى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير في الثاني من الشهر الماضي، كما تم بيع القطعة رقم 350 والمستملكة بموجب القرار ذاته وذلك في الثالث عشر من أيار (مايو) الماضي".

ولكن أمانة عمان لم تعلق على ادعاءات محامي مجموعة أبو غزالة.

وكان أمين عمان المهندس عمر المعاني قال في وقت سابق إن أمانة عمان اتخذت اجراءات لاستملاك عدة قطع اراض وعقارات في حوض اللويذة الوسطاني وذلك من ضمن وحول مشروع العبدلي لغايات النفع العام المتمثلة بتنفيذ الحلول المرورية المعتمدة في المنطقة من جسور وأنفاق وتوسيع لطرق فضلا عن توفير مناطق خضراء تفتقر لها المنطقة.

ونفى المعاني في بيان صحفي أصدرته الأمانة آنذاك بشدة ما يتداوله البعض بأن الاستملاكات قد تم تنفيذها لغايات بيعها الى شركة العبدلي، مؤكدا ان هذه الاراضي كافة سيتم ضمها لتوسعة شارعي الملكة نور والأمين وتقاطعهما.

وبين ان التصاميم الخاصة بمشروع تقاطع الشميساني الممتد الى شارع الامين بما يشمله من انفاق وجسور قد انتهت، اذ ستقوم امانة عمان بدون تردد بالمباشرة بأعمال التنفيذ بعد انتهاء المدة المحددة لإخلاء العقارات المذكورة.

وشدد المعاني أيضا على ان 70% من القطع المستملكة تعود ملكيتها الى شركة العبدلي وكما هو مبين بمخطط استملاك القطع المعنية المرفق. موضحا ان اجراءات التعويض ستتم وفق اسس عادلة.

ويأتي التطور الجديد في قضية الأمانة ومجموعة طلال أبو غزالة على خلفية الاستملاكات التي وافق عليها مجلس الوزراء بتنسيب من أمانة عمان على عدد من قطع الأراضي في حوض اللويذة الوسطاني والمحاذي لمشروع تطوير العبدلي، لغايات النفع العام، من ضمنها أراض تعود ملكيتها للمجموعة.

وتملك مجموعة طلال أبو غزالة عدة قطع اراض في الحوض رقم 14 في منطقة العبدلي، والتي تضم مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، وتشمل مكاتب دراسات وأبحاث وتدقيق حسابات، كما تملك المجموعة رخص بناء أصولية لإقامة مبان جديدة على قطع

الأراضي العائدة لها لتستوعب عددا أكبر من الموظفين لمواجهة تزايد أعمالها وتنسيقها مع فروعها الخارجية.

والبناء والبيع والترخيص على قطع الأراضي الواقعة ضمن الحوض 14 من منطقة العبدلي ومن ضمنها أراضي المجموعة وذلك بحجة أن المنطقة قيد الدراسة ما اضطرها لشراء واستئجار مبان موزعة في عمان لاستيعاب تزايد حجم الأعمال.

وعرضت المجموعة آنذاك عدة تصورات لحل الخلاف، أولها عرض إمكانية تعديل مبانيها الأربعة على نفقتها الخاصة لتصبح متناسبة ومتناسقة مع تصاميم المشروع سواء من حيث الشكل والارتفاع أو أية متطلبات أخرى.

كما قدمت المجموعة اقتراحا يتضمن أن يتم تخصيص أراض لها ضمن مشروع العبدلي لبناء مكاتب بعدد أمتار مساو للأمتار التي تملكها والبالغة 10 آلاف متر مربع على نفقة شركة العبدلي للتطوير والاستثمار عوضا عن مباني المجموعة وذلك في كتابها بتاريخ السادس من تموز (يولو) من العام الماضي.